وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

السيادة في برامج ومواقف ألأحزاب غير الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٥

إطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

أحمد رحيم علوان

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه
فلسفة في العلوم السياسية / قسم النظم السياسية

بإشراف

ألاستاذ الدكتور

خميس دهام حميد

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

" وان هذه امتكم امة واحدة ..."

(سورة المؤمنون)

الاهداء

الى

الاحرار ....

وكل السائرين على طريق التحرر من العبودية ....

والى والدي الشهيد رحمه الله ..

وامي الحبيبة حفظها الله ..

وزوجتي الغالية... شكرا لكل مواقفك .

الشكر والتقدير

أصالة عن نفسي وعائلتي أتقدم بموفور الشكر والتقدير الى عائلة (آل بحر العلوم) إسما وتأريخا عن مشروع (معهد العلمين للدراسات العليا) الذي منحنا فرصة للدراسات العليا وأشهد شهادة لله بأن مشروع معهد العلمين الذي ولد كبيراً ، أصبح الآن صرحاً علميا ينافس على المستوى العربي وأرى انه سيتقدم في قادم الاعوام اكثر واكثر ، وما كان له أن يقفز هذه القفزات لولا الإدارة الواعية والمخلصة ، والشكر موصول الى الأستاذ الدكتور خميس دهام على قبوله الاشراف على الأطروحة ومتابعته وتصويباته التي أسهمت في وصول الاطروحة الى ماهي عليه ولا ينقصها الا تصويبات اللجنة الموقرة ، وكذلك أتقدم بالشكر والتقدير الى عمادة معهد العلمين المتمثلة أولا بالاستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي عميد المعهد والأستاذ الدكتور محمد ياس الغريري رئيس قسم العلوم السياسية على رعايتهم الطلبة جميعهم الذين اتيحت لهم الفرصة للدراسة في هذا المعهد اذ كانوا اخوة لنا قبل ان يكونوا أساتذتنا ، والشكر أيضا الى لجنة المناقشة الذين تجشموا عناء السفر وشرف لنا كبير ان اقف بين ايديكم اتقبل النصح والتوجيه والتصويب ولا يسعني الى ان اضيف الشكر والتقدير الى الاساتيذ في معهد العلمين لما قدموه لنا من عصارة علمهم وتجاربهم .

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مفهوم السيادة الوطنية في برامج ومواقف الأحزاب غير الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، وهو العام الذي مثل بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق السياسي ، اتسمت بعملية بناء الدولة على أسس ديمقراطية وتعددية ، في ظل تحديات داخلية وخارجية معقدة ، وقد جاءت هذه الدراسة في سياق البحث عن كيفية تفاعل هذه الأحزاب مع مفاهيم السيادة الوطنية والدولة الحديثة في مرحلة مابعد سقوط النظام السابق وبروز بيئة سياسية واجتماعية جديدة .

ركزت هذه الدراسة على تحليل برامج ومواقف الأحزاب غير الدينية من خلال الوثائق الحزبية والبرامج الرسمية والمقابلات الشخصية ، والتصريحات القيادية ، للكشف عن رؤيتها لمكانة السيادة في ظل التحولات الجارية ، كما سعت الى فهم مواقف هذه الأحزاب من القضايا الكبرى المرتبطة بالسيادة مثل التحول الديمقراطي والوحدة الوطنية ، والفيدرالية ، والهوية الوطنية ، والعولمة ، والتدخل الخارجي ، في ضوء التحديات التي واجهها العراق خلال تلك المرحلة .

وتظهر نتائج الدراسة الى ان الأحزاب غير الدينية قد عبرت بدرجات متفاوتة عن وعي سياسي بمركزية السيادة في بناء الدولة ، وطرحت رؤى متعددة تتراوح بين التأكيد على استقلالية القرار الوطني العراقي ، والدعوة الى إعادة تعريف مفهوم السيادة ، بما يتناسب مع مقتضيات الواقع العراقي والعلاقات الدولية ، كما كشفت الرسالة عن ان هذه الأحزاب ، رغم اختلاف مرجعيتها الفكرية ، والتقت في ادراكها لأهمية تعزيز السيادة باعتبارها شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة الحديثة .

خلصت الاطروحة الى ان السيادة الوطنية مثلت محورا جدليا في برامج الاحزاب غير الدينية بعد عام ٢٠٠٥ ، اذ تراوحت مواقفها بين السعي لترسيخ الاستقلالية الوطنية ، والانفتاح على التحالفات الدولية والإقليمية ، وبين دعم الفيدرالية كخيار تنظيمي للدولة العراقية والحفاظ على الوحدة الوطنية كضمانة للسيادة ، كما خلصت النتائج ايضا ان النخب السياسية والفكرية تتوافق الى حد ما مع توجهات هذه الأحزاب في رؤيتها للسيادة ، لكنها في الوقت ذاته تكشف عن الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع التطبيقي .

وأخيرًا، توصي الدراسة بتطوير برامج ومواقف واضحة وملموسة للأحزاب العلمانية تُجسّد القيم الديمقراطية والوحدة الوطنية والهوية الوطنية ، كما توصي بتحسين الهياكل التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية، وتعزيز آليات صنع القرار الديمقراطي لتعكس القيم التي تتبناها هذه الأحزاب.

جدول المحتويات

ت		العنوان	الصفحة
		المقدمة	١ ـ ٦
	الفصل الأول	ماهية السيادة والاحزاب غير الدينية في العراق	٧ـ٣٥
٢	المبحث الأول	ماهية السيادة	٨ـ١٩
٣	المطلب الأول	مفهوم السيادة والتطور التاريخي لها	٩ـ١٥
٤	المطلب الثاني	مرتكزات ومظاهر السيادة	١٦ـ١٩
٥	المبحث الثاني	ماهية الاحزاب غير الدينية ونشأتها في العراق	٢٠ـ٣٥
٦	المطلب الأول	تاريخ نشأة الحزبية في العراق	٢١ـ٢٣
٧	المطلب الثاني	الاحزاب غير الدينية في العراق	٢٣ـ٣٢
٨	المطلب الثالث	البرامج السياسية للاحزاب غير الدينية في العراق	٣٢ـ٣٥
٩	الفصل الثاني	التوجهات السياسية للأحزاب غير الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وموقفها من السيادة الوطنية .	٣٦ـ٨٢
١٠	المبحث الأول	البيئة السياسية والسيادة الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٥ ومواقف الأحزاب غير الدينية	٣٧ـ٥٢
١١	المطلب الأول	السيادة الوطنية في توجهات الأحزاب غير الدينية في العراق	٣٨ـ٤٢
١٢	المطلب الثاني	التحديات التي واجهتها الاحزاب غير الدينية في العراق وتاثيرها على مواقفها من السيادة الوطنية بعد عام ٢٠٠٥.	٤٢ـ٤٨
١٣	المطلب الثالث	مواقف الاحزاب غير الدينية من انتهاك السيادة الوطنية العراقية	٤٨ـ٥٢
١٤	المبحث الثاني	توجهات الأحزاب غير الدينية من التحول الديمقراطي في العراق وعلاقته بالسيادة الوطنية	٥٣ـ٦٨
١٥	المطلب الأول	التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وتأثيره على السيادة الوطنية	٥٤ـ٥٧
١٦	المطلب الثاني	توجهات ومواقف الاحزاب غير الدينية من التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٥	٥٧ـ٦٨
١٧	المبحث الثالث	الوحدة الوطنية والفيدرالية وعلاقتهما بالسيادة في توجهات ومواقف الأحزاب غير الدينية في العراق	٦٩ـ٨٢
١٨	المطلب الأول	الوحدة الوطنية والفيدرالية وتأثيرهما على السيادة الوطنية .	٧٠ـ٧٥

١٩	المبطلب الثاني	**توجهات ومواقف الاحزاب غير الدينية في العراق للحفاظ على الوحدة الوطنية والفيدرالية وتاثيرهما على السيادة الوطنية**	٨٢-٧٥
٢٠	**الفصل الثالث**	**ثوابت فكرة السيادة الوطنية وتحولاتها في مواقف وبرامج الاحزاب غير الدينية في العراق**	١٢٢-٨٣
٢١	**المبحث الأول**	**ثوابت فكرة السيادة الوطنية عند الاحزاب غير الدينية في العراق**	١٠٩-٨٤
٢٢	المطلب الأول	**الهوية الوطنية وعلاقتها بالسيادة الوطنية في برامج ومواقف الاحزاب غير الدينية**	٩٣-٨٥
٢٣	المطلب الثاني	**الاستقلالية ورفض التدخل الاجنبي وعلاقتها بالسيادة الوطنية في برامج ومواقف الاحزاب غير الدينية في العراق**	١٠١-٩٣
٢٤	المطلب الثالث	**الحرب على الارهاب وعلاقتها بالسيادة الوطنية ومواقف الاحزاب غير الدينية في العراق منها**	١٠٩-١٠٢
٢٥	**المبحث الثاني**	**تحولات فكرة السيادة الوطنية عند الاحزاب غير الدينية في العراق**	١٢٢-١١٠
٢٦	المطلب الأول	**العولمة والانفتاح الثقافي وتاثيرهما على السيادة الوطنية .**	١١٧-١١١
٢٧	المطلب الثاني	**برامج ومواقف الاحزاب غير الدينية في العراق من العلاقات مع الدول العربية ودول الجوار وتاثيرهما على السيادة الوطنية .**	١٢٢-١١٧
٢٨	**الفصل الرابع**	**الاطار الميداني للدراسة**	١٧٤-١٢٣
٢٩	المبحث الأول	**مجتمع العينة والاجراءات وآلية الدراسة**	١٣٤-١٢٦
٣٠	المبحث الثاني	**النتائج الاحصائية للدراسة الميدانية**	١٧٠-١٣٤
		الخاتمة	١٧٢-١٧١
٣١		**الأستنتاجات**	١٧٣
٣٢		**التوصيات**	١٧٤
٣٣		**المصادر**	١٨٤-١٧٥

المقدمة

تعد السيادة الوطنية من ابرز المفاهيم التي شكلت أساس بناء الدولة الحديثة ، وركيزة رئيسة في تحديد استقلالها وفاعليتها في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية ، وقد اكتسب هذا المفهوم في الحالة العراقية بعد عام (٢٠٠٥) أهمية خاصة ، نتيجة التحولات الجذرية التي شهدها النظام السياسي ، وانتقاله من حكم شمولي الى نظام ديمقراطي تعددي تشارك فيه القوى والأحزاب في إدارة الدولة وصنع القرار.

وفي خضم هذه التحولات ، برزت الأحزاب غير الدينية كفاعل سياسي مهم في الساحة العراقية ، سواء كان من خلال تبنيها برامج تنطلق من مرجعيات فكرية علمانية او قومية او ليبرالية(غير دينية)، او عبر محاولاتها تقديم بدائل سياسية ، حاملة معها رؤى وبرامج مختلفة إزاء مفهوم السيادة الوطنية ومقتضياتها ، ومن هنا تنبع أهمية دراسة برامج هذه الأحزاب ومواقفها إزاء السيادة الوطنية ، باعتبارها مؤشرا على رؤيتها لمستقبل الدولة العراقية ووحدتها واستقلال قرارها السياسي .

تسعى هذه الاطروحة الى تحليل السيادة الوطنية العراقية في برامج ومواقف الأحزاب غير الدينية بعد عام ٢٠٠٥ ، وهو العام الذي يمثل محطة محورية بتثبيت النظام الدستوري الجديد واجراء انتخابات عامة ديمقراطية ، بما فتح المجال امام هذه الأحزاب لابراز دورها في صياغة المواقف تجاه قضايا السيادة .

لقد واجه العراق بعد عام ٢٠٠٥ تحديات معقدة تمثلت في الاحتلال الأجنبي ، والانقسام المجتمعي ، وصراعات الهوية ، وتعدد الولاءات الإقليمية والدولية ، فضلا عن تأثيرات العولمة والتغيرات الإقليمية والدولية ، وكل ذلك جعل من مسألة السيادة الوطنية موضوعا اشكالياً تتباين حوله المواقف والتوجهات بين القوى السياسية بما فيها الأحزاب غير الدينية التي حاولت التوازن بين انفتاحها الفكري والواقعي ، وبين متطلبات الحفاظ على استقلال القرار الوطني ووحدة الدولة .

أن هذه الدراسة لا تقف عند حدود الوصف ، بل تسعى الى تقديم تحليل نقدي يعكس جدلية العلاقة بين الواقع السياسي العراقي ومواقف الأحزاب غير الدينية من السيادة الوطنية ، بما يساهم في اثراء الادبيات العلمية حول التجربة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٥ ، ويكشف عن قدرة هذه الأحزاب على تقديم بدائل في ظل تحديات داخلية وخارجية متشابكة .

وتسعى هذه الدراسة كذلك الى دراسة ماهية السيادة الوطنية العراقية من خلال تحليل برامج ومواقف الأحزاب غير الدينية من قضايا أساسية تتمثل بالوحدة الوطنية والفيدرالية ، والتحول الديمقراطي ، والهوية الوطنية ، والعولمة ، والعلاقة مع الدول العربية ، والتدخل الأجنبي ، وتأثير هذه القضايا على السيادة الوطنية .

اولا : هدف الدراسة :

تحلل هذه الدراسة برامج الأحزاب السياسية غير الدينية العراقية ومواقفها السياسية تجاه قضية السيادة الوطنية منذ عام ٢٠٠٥، تحليلاً منهجياً محتواها الأيديولوجي والسياسي حول قضايا جوهرية كالديمقراطية، والوحدة الوطنية، والفيدرالية، والهوية الوطنية، والعولمة، والتدخل الأجنبي. وتسعى إلى فهم مدى التزام هذه الأحزاب بمبدأ السيادة في سياق التحولات السياسية التي أعقبت سقوط النظام العراقي السابق، والضغوط الإقليمية والدولية، اذ ركزت على التفاعل بين الخطاب السياسي العلماني والمطالبة بدولة قوية ذات سيادة..

ثانيا: أهمية الدراسة .

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى المشهد السياسي والتغييرات الهامة التي شهدها العراق منذ الاحتلال الأمريكي، وخاصةً بعد اعتماد دستور جديد عام ٢٠٠٥. وقد أسس هذا الدستور الجديد هيكل الدولة العراقية ومفهوم السيادة الوطنية ، وتستكشف ايضا كيف عالجت الأحزاب غير الدينية مسألة السيادة الوطنية، معتبرةً إياها قضيةً رئيسيةً في بناء الدولة العراقية، وخاصةً خلال تشكيل النظام السياسي العراقي الجديد بعد الاحتلال الأمريكي. ويستكشف الباحثون القضايا الأساسية التي تكمن وراء السيادة الوطنية، مثل الديمقراطية والوحدة الوطنية والفيدرالية والهوية الوطنية والعولمة والتدخل الأجنبي.

ثالثا: إشكالية الدراسة : .

تنبثق اشكالية الدراسة من التساؤل الرئيس : الى اي مدى استطاعت الاحزاب غير الدينية بعد عام ٢٠٠٥ أن تبلور مواقف وبرامج واضحة وفعالة تعزز من مفهوم السيادة الوطنية وتحافظ عليه في ظل التحديات الخارجية والداخلية .

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الاسئلة .

١. الى اي مدى ساهمت هذه المواقف في تعزيز او اضعاف السيادة الوطنية ؟.

٢. هل مثلت هذه الاحزاب بديلا واقعا قادرا على تحقيق التوازن بين الانفتاح على الخارج والحفاظ على استقلال القرار الوطني ؟

٣. هل استطاعت هذه الأحزاب ان تقدم نموذج يحافظ على الوحدة الوطنية ، والهوية الوطنية ، وغرس القيم الديمقراطية ، ويضع أسس للعلاقة مع الدول العربية ، والافائدة من العولمة والانفتاح الثقافي؟ .

رابعا: فرضية الدراسة :

لم تستطع الاحزاب غير الدينية بعد عام ٢٠٠٣ من بلورة رؤية متماسكة وموحدة حول مفهوم السيادة الوطنية ، بسبب الضغوطات السياسية والامنية والاقتصادية التي فرضها الاحتلال الامريكي والتدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية ، مما جعل مواقفها وبرامجها تتأرجح بين الخطاب الداعي الى الحفاظ على استقلال العراق وبين الممارسة السياسية التي انطوت على تنازلات او تكيفات مع الواقع الدولي والاقليمي .

خامسا: منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، اعتمدنا على ثلاث مناهج بحثية، تبعًا لطبيعة موضوع البحث:

١. المنهج التاريخي: يركز هذا المنهج على سرد مختلف الأحداث والظروف التاريخية التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٥، وتتبع الأحداث التاريخية والتطورات السياسية التي شهدها العراق خلال هذه الفترة وقبلها، عند الحاجة.

٢. المنهج الوصفي: يصف هذا المنهج الوضع الراهن للأحزاب غير الدينية منذ عام ٢٠٠٥، ومواقفها من السيادة الوطنية ، والعوامل المؤثرة في هذه المواقف.

٣. المنهج التحليلي: يدرس هذا المنهج ويحلل الظروف والعوامل التي أثرت، ولا تزال، على مواقف هذه الأحزاب من السيادة الوطنية.

سادسا: حدود الدراسة .

١ . **الحدود الزمنية:** تم تحديد المدة الزمنية بين العام ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٥ بوصفها المدة الزمنية الرئيسة للدراسة مع العودة الى المدة الممتدة من ١٩٩١ اذا تطلب الامر ذلك .

٢ . الحدود الموضوعية :

الاحزاب غير الدينية واخذ الباحث منها ثلاثة أحزاب فقط (الحزب الشيوعي العراقي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ، وكذلك السيادة الوطنية

٣ . الحدود المكانية :

تم تحديد جمهورية العراق مكان البحث كون حالات الدراسة هي الاحزاب غير الدينية

سابعا : صعوبات الدراسة .

تطلبت هذه الدراسة إجراء مقابلات مع القادة السياسيين للأحزاب غير الدينية لفهم وجهات نظرهم ومواقفهم بشأن موضوع البحث. واجه الباحث صعوبة في مقابلة القادة السياسيين للحزب الديمقراطي الكردستاني، باستثناء فارس عيسى، وزير حكومة إقليم كردستان في بغداد. سافرتُ إلى أربيل على أمل مقابلة أحدهم وانتظرتُ ثلاثة أيام، لكننا لم نتمكن من مقابلة أيٍّ منهم. أما الحزب الشيوعي، فرغم تمكننا من التحدث مع السيد رائد فهمي خلال مقابلتين، رفض قادته الإجابة على أسئلة البحث، مُصرّحين بأن الإجابات تقع على عاتق القيادة وحدها. إلى جانب حركة الوحدة الوطنية، تمكنا من الحصول على عدة مقابلات فردية، من الدكتور إياد علاوي، الأمين العام لحركة الوفاق الوطني وعدد من أعضاء المكتب السياسي..

والامر الاخر حاول الباحث الحصور على الارشيف الخاص بتلك الاحزاب لكنها كانت تفتقر الى ارشيف معتبر ، وانما كراسات وكتب تاريخية لتلك الاحزاب لم اجد فيها ما ينفعني ، مما جعل المقابلات الشخصية هي المصدر الرئيس لمواقف تلك الاحزاب وبرامجها لتعزيز والحفاظ على السيادة .

ثامنا :هيكلية الدراسة

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول. يستكشف الفصل الأول ماهية السيادة، متوسعًا فيه من وجهات نظر متعددة، بما في ذلك المنظور التاريخي، وكذلك تاريخ الحزبية في العراق ، ونشأت الاحزاب غير الدينية في العراق ، مستكشفًا أصولها وتكوينها، وتاريخ صراعها السياسي مع النظم السياسية السابقة ، وبرامجها السياسية. بينما يستكشف الفصل الثاني التوجهات السياسية للأحزاب غير الدينية العراقية بعد عام ٢٠٠٥ وموقفها من السيادة الوطنية في حين تناول الباحث في المبحث الثاني موقف الاحزاب غير الدينية من التحول الديمقراطي في العراق بعد عام

٢٠٠٥ وعلاقتها بالسيادة. وكذلك تناول الباحث قضايا الوحدة الوطنية والفيدرالية ويحلل تأثيرها على السيادة الوطنية ، اما في الفصل الثالث، يستكشف الباحث ثوابت فكرة السيادة الوطنية وتحولاتها في مواقف الاحزاب غير الدينية من هذه الثوابت، تمامًا كما فعل مع ثوابت السيادة الوطنية. في الجزء الثاني، يستكشف مفهوم السيادة الوطنية المتغير بين الأحزاب غير الدينية. في الفصل الرابع، يتناول الباحث مسألة السيادة من خلال بحث ميداني، جمع فيه آراء عينة واسعة من نخب العلوم السياسية. ويدرس الباحث وجهات نظر العينة من خلال عرض الآراء المستمدة من مواقف وبرامج الأحزاب غير الدينية.

وعن السبب الذي دعى الباحث الى ان يكون هذا الفصل دراسة ميدانية ، فنرى : ان الدراسة تتناول ظاهرة سياسية معقدة تتصل بمضامين فكرية وبرامجية وسلوكية لدى فاعلين حزبيين داخل بيئة سياسية متغيرة ، فقد اقتضت طبيعة الموضوع اعتماد منهج مزدوج يجمع بين التحليل النظري والدراسة الميدانية ، خصص الفصل الرابع للدراسة الميدانية بهدف الانتقال من المستوى النظري والتحليلي الى المستوى التطبيقي الواقعي ، وذلك من خلال استطلاع اراء النخب السياسية العراقية ومقارنتها مع مضامين مواقف وبرامج الأحزاب غير الدينية فيما يتعلق بمفهوم السيادة الوطنية ، ومدى حضور هذا المفهوم في توجهاتها وممارساتها بعد عام ٢٠٠٥ ، ويعد هذا الفصل حلقة الوصل بين الاطارين النظري والعملي للبحث .

كما تهدف الدراسة الميدانية في هذا الفصل الى :

١ . تحديد مستوى الوعي السياسي لدى النخب تجاه مفهوم السيادة الوطنية .

٢ . قياس مدى تطابق او تباين مواقف النخب مع المواقف المعلنة للأحزاب غير الدينية .

٣ . تحليل أسباب الفوارق المحتملة بين الخطاب السياسي والممارسة الحزبية .

٤ . اثراء النتائج النظرية ببيانات واقعية تسهم في صياغة استنتاجات اكثر دقة وموضوعية .

تاسعا: الدراسات السابقة .

١. الهيمنة الأمريكية وسيادة الدولة القومية بعد الحرب الباردة (دراسة حالة العراق) .

أطروحة دكتوراة جامعة النهرين ، اذ تناول الباحث الهيمنة الامريكية على العالم بعد عام ١٩٩٠ وظهور مفاهيم جديدة متعددة من بينها الاعتماد المتبادل والمجتمع الدولي والنظام العالمي

والاقتصاد العالمي ، وتم تقديم هذه المفاهيم كوسيلة لفتح نافذة للهيمنة على الشؤون الداخلية وإعادة تقييم معنى ووظيفة السيادة .

٢. خيون خلف (فكرة استرداد السيادة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ – ٢٠٢١).

هدفت الرسالة الى تعريف السيادة الاصطلاحي ومفهومها في الشريعة الإسلامية ، وأيضا اليات منح السيادة وأسباب ومعوقات استردادها ومن يملك السيادة الشعب ام السلطة ، وبينت كذلك مشكلة الدراسة بعدم وضوح النص الدستوري حول مدى حق الشعب في استرداد سيادته من السلطة في حال انحرافها عن المسار الذي رسمه الدستور ، واستنتجت الرسالة ان الشعب له الحق في استرداد سيادته كونه مصدر السلطة ومصدر الشرعية ولا يمكن ان يسلب منه هذا الحق .

اما هذه الدراسة فتختلف عن بقية الدراسات السابقة التي تناولت السيادة ، فأنها اخذت السيادة كثابت ومواقف الأحزاب غير الدينية كمتغير في قضايا جوهرية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥ مثل التحول الديمقراطي ، والوحدة الوطنية ، والفيدرالية ، والهوية الوطنية ، والعولمة ، والتدخل الخارجي ، والعلاقات مع الدول العربية والمجاورة كمحاور أساسية في الدراسة ، وتأثير تلك القضايا الجوهرية على السيادة الوطنية .